

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٧٣/١١/٢٣

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١) لسنة ١٩٧٤

نظام اجور الخدمات العسكرية البحرية

صادر بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٨٠) من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اجور الخدمات العسكرية البحرية لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المحددة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
القيادة العامة	القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية

الدوائر المدنية اية وزارة او مؤسسة او دائرة خلاف القوات المسلحة الاردنية .

مدير الدائرة المالية مدير الدائرة المالية في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية .

المادة ٣ - يجوز للوحدات العسكرية البحرية في القوات المسلحة الاردنية تقديم خدماتها الى الدوائر المدنية في المملكة مقابل اجر .

المادة ٤ - تقدم الجهة المعنية طلب الخدمات البحرية موقعا ومصدقا حسب الاحوال من رئيس الدائرة الى القيادة العامة مبيئا فيه اسم طالب العمل ونوع العمل ومكان وتاريخ المباشرة به حسب النموذج الملحق (أ) المرفق بهذا النظام .

المادة ٥ - بعد دراسة الطلب من قبل الوحدة البحرية المختصة واقراره من قبل القيادة العامة تبأشر الوحدة البحرية المكلفة بالخدمة التنفيذ خلال ٤٨ ساعة من تبليغها ذلك .

المادة ٦ - يقوم قائد الوحدة البحرية باجراء التقديرات المالية على ضوء العمل المنجز وطبيعته وساعات العمل وعدد العمال ويعين الحقول المختصة ويوقع عليه اشعارا بانجاز العمل وتكون التقديرات حسب مآهه مبن بالملحق (ب) المرفق بهذا النظام .

1972/12/23

احمیر پٹال

وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	وزير المالية ذوقان الهنداوي	وزير الانشاء والتعمير ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة صباحي امين عدرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
--	-----------------------------------	---	---

وزير الأشغال العامة أحمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العمل سليم مساعده	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد قاقيش
-------------------------------------	------------------------------------	---------------------------	--------------------------------------	---

وزير الداخلية	وزير الصحة	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة
أحمد عبد الكريم الطراونة	فؤاد الكيلاني	زهير المفتي	مضر بدران	ندم زرو

وزير الاوقاف والشؤون والمقنسات الاسلاميه عبد العزيز الخطاط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير دولة لشؤون الارض المختلطة طاهر نقات المصري	وزير المواصلات محى الدين الحسينى
--	---	---------------------------------	---	--

John is 16

فائدة من الأشغال

توقيع رئيس المؤسسة -

قسم (ب) يبدأ من قبل القيادة العامة للقرات المسلحة الأردنية .

أوراق / لا أوراق على الطلب لبيان إمكانية القيام بالعمل المطلوب وتنظيمه ان توفرت الامكانيات .

قسم (ج) يبدأ من قبل الوحدة البحرية .

يمكن القيام بالعمل المطلوب / لا يمكن القيام بالعمل المطلوب للاسباب المبينة تاليا . -

المحق (أ)
قسم (أ) يبدأ من قبل الطالب
الناشرة لصاحبة الطلب -
نوع العمل -
المهمات المراد انجازها -
وزنها التقريبي
مكان العمل -
التاريخ المطلوب للمباشرة بالعمل -

3

المنطقة	مدة عملية النظف	عدد العاملين	الاجرة المتوقعة	ملاحظات
البحيرة	أقل من ساعة أكثر من ساعة وأقل من ساعتين أكثر من ساعتين وأقل من خمسة ساعات أكثر من خمسة ساعات وأقل من عشرة ساعات	واحد واحد واحد من واحد الى ستة	١٠ دينار ٢٠ دينار ٥٠ دينار ١٥٠ دينار	يضاف الى الاجرة المذكورة مبلغ خمسة دنانير عن كل غطاس اضافي الساعة الواحدة .
خارج منطقة البحيرة	أقل من ساعة أكثر من ساعة وأقل من ساعتين أكثر من ساعتين وأقل من خمسة ساعات أكثر من خمسة ساعات وأقل من عشرة ساعات	واحد واحد واحد من واحد الى ستة	٥٠ دينار ١٠٠ دينار ١٥٠ دينار ٢٥٠ دينار	يضاف الى الاجرة المذكورة مبلغ عشرة دنانير عن كل غطاس اضافي الساعة الواحدة .
البحيرة أو أية منطقة أخرى	أية عملية أكثر من عشرة ساعات وأقل من اسبوع	غير محدد	٥٠٠ دينار	يضاف ١٠٠ دينار عن كل يوم زيادة عن اسبوع

5

نظام الاتحاد الرياضي العسكري الاردني

بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٨٠) من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٧٤

نظام الاتحاد الرياضي العسكري الاردني

صادر بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٨٠) من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى النظام (نظام الاتحاد الرياضي العسكري الاردني لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للافظاظ والعبارات التالية المعاني المحددة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الملكية	الملكية الاردنية الهاشمية
القوات المسلحة	القوات المسلحة الاردنية
القيادة العامة	القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية
القائد العام	القائد العام للقوات المسلحة الاردنية او من يقوم مقامه بمقتضى قوانين وانظمة القوات المسلحة او من يفوضه خطيا .
الاتحاد	الاتحاد الرياضي العسكري الاردني
الهيئة	الهيئة الادارية للاتحاد
الرئيس	رئيس الاتحاد الرياضي العسكري الاردني
التشكيلات	وحدات القوات المسلحة / الفرق / الاسلحة / الخدمات
السكرتير	الضابط المعين من قبل القائد العام للاشراف على الشؤون الرياضية للاتحاد الرياضي العسكري وتنفيذ اوامر وتعليمات وقرارات الهيئة
المؤسسة	مؤسسة رعاية الشباب المؤلفة بموجب القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٣
المحاسب	كل شخص ذي مسؤولية مالية او نقدية مرتبطة بواجباته الرسمية او ناشئة عنها
اللاعب	هو كل من يمارس لعبة رياضية فردية او جماعية
المسند	هو كل من يقوم بمهمة التدريب الميداني للمسابقات او الالعب الفردية او الجماعية
الحكم	هو الشخص المنتخب للتحكيم بين فريقين متنافسين في لعبة رياضية

المادة ٣ - يؤسس في القوات المسلحة اتحاد يسمى (الاتحاد الرياضي العسكري الاردني) يستهدف تمكين ضباط وافراد القوات المسلحة من مزاولة وتنمية النشاطات الرياضية على اختلافها .

المادة ٤ - أ - يعتبر الاتحاد شخصية معنوية يمثلها الرئيس ويعمل وفق هذا النظام والتعليقات الصادرة بمقتضاه .
ب - يمثل النائب العام الاتحاد فيما يقام له او عليه من الدعاوي وتطبق احكام قانون دعاوي الحكومة رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٨ وما طرأ عليه من تعديلات او اي تشريع يحل محله في هذا الخصوص .

المادة ٥ - أ - يتولى ادارة الاتحاد هيئة تتكون من ثمانية ضباط يعينهم القائد العام لمدة سنتين قابلة للتجديد .
ب - يعين القائد العام احد الضباط رئيسا للهيئة وتنتخب الهيئة من بينها نائبا للرئيس .
ج - يعين القائد العام احد الضباط المتخصصين في الامور الرياضية سكرتيرا للهيئة ولا يكون للمذكور الحق في التصويت .

المادة ٦ - أ - تعقد الهيئة اجتماعاتها بدعوة من الرئيس او نائبه مرة واحدة كل ثلاثة اشهر او كلها دعت الحاجة لذلك .
ب - يكون النصاب قانونيا اذا حضره خمسة من اعضاء الهيئة على ان يكون الرئيس او نائبه احدهم .
ج - تصدر قرارات الهيئة بالاكثرية ، وللرئيس صوت مرجح عند تساوي الاصوات :
د - يشرف السكرتير على تنظيم محاضر جلسات الهيئة ويدون قراراتها في سجل خاص وتوقع من قبل الرئيس والاعضاء الحاضرين والسكرتير .

المادة ٧ - ينطبق بالهيئة الوظائف التالية :-

- تخطيط السياسة العامة للاتحاد
- اقرار الميزانية العامة للسنة المالية
- وضع شروط للاعبين الرياضيين والالعب الرياضية واصدار التعليمات اللازمة لذلك حسب قوانين كل لعبة .
- وضع شروط استخدام المدنيين من موظفين ومستخدمين وتنسيب تعيينهم وتحديد سلم الرواتب والاجور حسب فئاتهم على ان يكون استخدامهم بموجب عقود قانونية وبموافقة القيادة العامة .
- تحديد المكافآت المالية واقرار صرفها الى ادارتي ومدرستي ولاعبي الفرق الرياضية المشتركة في الدوريات الرياضية العسكرية خارج المملكة ممن لا يستفيدون من المياومات المقررة لهم من دوائهم .
- تشكيل اللجان الفرعية لشراء الاثاث والادوات واللوازم والمهمات التي يحتاج اليها الاتحاد .
- تشكيل لجان الجرد السنوية او اي جرد آخر ترى الهيئة ان اجراءه ضروريا وتدقيق نتائجها .
- تعيين اللجان اللازمة لتنظيم الحفلات والنشاطات الرياضية الخاصة والعامة .
- دراسة تقرير مدققي الحسابات واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنه .
- تقرير انشاء الابنية والميادين والملاعب الرياضية اللازمة للاتحاد واجراء الصيانة الضرورية لها وتجهيزها لهذه الغاية .
- وضع الاوامر الثابتة والتعليمات لتنظيم سير العمل في الاتحاد .
- اية اعمال اخرى تستهدف تطوير الاتحاد وتنمية الحركة الرياضية ورفع مستوى مختلف الالعب الرياضية وتأهيل الرياضيين من حكام ومدربين ولاعبين للدورات والبطولات والمؤتمرات العسكرية الرياضية في المملكة وخارجها .

هكذا من المأهول

المادة ٨ - غايات الاتحاد هي :

- أ - تدعيم وتنمية الروح الرياضية والاجتماعية والعلاقات الثقافية بين ضباط وافراد القوات المسلحة وضباط وافراد الجيوش العربية والصديقة بالتعاون مع اتحاداتها الرياضية العسكرية .
- ب - تشجيع العسكريين على ممارسة الالعاب الرياضية بمختلف انواعها باعتبار الرياضة جزء لا يتجزأ من التدريبات والواجبات العسكرية الاساسية حفاظا على لياقتهم البدنية والصحية واكسابهم المهارات المختلفة والخبرات والفنون الرياضية .
- ج - تمكين الفقة المتبادلة بين المواطنين ورجال القوات المسلحة من خلال روح الانفتاح في القسامات الرياضية والمباريات الدورية الودية التي تنظمها الاتحادات الرياضية في المملكة .
- د - اختيار ذوي القابلية الرياضية من بين العسكريين واعادتهم فنيا ليكونوا بالتالي فرق المنتخبات العسكرية لكل لعبة دولية وليمثلوا القوات المسلحة في المباريات الرياضية الدولية .
- هـ - اسناد ومساعدة المنتخبات الرياضية في المملكة بعناصر رياضية عسكرية لغايات الاشتراك في البطولات والدورات الرياضية الاولمبية والدولية بالتنسيق مع المؤسسة .
- و - التعاون مع المؤسسة في كل ما يتعلق بالنشاطات الرياضية واكتساب الخبرات المتبادلة معها .

المادة ٩ - يختص سكرتير الاتحاد بالامور التالية :

- أ - تنفيذ ومتابعة قرارات الهيئة وتطبيق السياسة التي ترسمها لرفع مستوى الاتحاد وخدماته .
- ب - مراقبة اعمال المدربين الفنيين والموظفين والمستخدمين وسير العمل اليومي للاتحاد ووضع التعليمات اللازمة للعمل ورعاية شؤون النشاطات الرياضية في القوات المسلحة .
- ج - الاشراف على تنظيم محاضر جلسات الهيئة وتدوين قراراتها في سجل خاص وتوقيعها من الرئيس والاعضاء الحاضرين ومنه ايضا .
- د - اعداد جدول اعمال الهيئة وتوزيعه على الاعضاء حسب طلب الرئيس .
- هـ - المحافظة على عقارات ومنشآت وملاعب ومهمات ولوازم الاتحاد واكسبياته وكافة موجوداته وتفقدتها باستمرار لتكون بحالة ممتازة .
- و - تنفيذ القوانين والانظمة العسكرية بما يختص بالاتحاد والمحافظة على الضبط والربط العسكريين .
- ز - الاشراف على حسابات الاتحاد ومراقبتها واعداد الحساب الختامي للسنة المالية بالتعاون مع امين الصندوق والمحاسب وعرضه على الهيئة .
- ح - الاحتفاظ بدفاتر للحسابات وفقا للانظمة المالية المعمول بها في القوات المسلحة .
- ط - الاشراف على النشاطات الرياضية للتشكيلات .
- ي - الاشراف على توزيع القوانين الدولية الخاصة بكل لعبة من الالعاب الرياضية وما يطرأ عليها من تعديلات وتوزيعها على التشكيلات للعمل بموجبها وتحديد المهامات الرياضية حسب المقياس المعتمد الذي تقرره الهيئة لكل تشكيلة وحسب نوعية كل لعبة .

المادة ١٠ - تتكون اموال الاتحاد من :

- أ - الاموال التي ترصدها القيادة العامة لحساب الاتحاد .
- ب - دخل وبيع المباريات والالعاب التي يقوم بها الاتحاد .
- ج - فوائد اموال الاتحاد المودعة في البنوك .
- د - اية اموال ترد للاتحاد من اية جهة كانت .

هذا من الأصول

المادة ١١ - أ - تبدأ السنة المالية للاتحاد في اليوم الاول من شهر كانون الثاني وتنتهي في اليوم الاخير من شهر كانون الاول من نفس السنة .

ب - تعين الهيئة المصرف الذي تودع فيه اموال الاتحاد وكيفية سحبها .

ج - يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات الاتحاد .

المادة ١٢ - يضطلع بالامور المالية للاتحاد محاسب او اكثر تكون مهمته القيام بجميع المعاملات المالية والحسابية وفقا للنظام المالي المعمول به في القوات المسلحة وعلى المحاسب كأمين للصندوق ان يمسك السجلات والدفاتر المالية اللازمة ويكون مسؤولا عن حفظ اموال الاتحاد وتنظيم التحاويل المالية ووصولات المقبوضات وتدوين دفاتر الوصولات والتحاويل المالية والفواتير المصروفة اليه في السجل المعد لذلك مع حفظها ومراقبة استعمالها وكذلك الاحتفاظ بمستندات الدفع والقبض وتدوينها بدفاتر الصندوق .

المادة ١٣ - لايجوز الاقراض والتسليف من اموال الاتحاد ولا الاحتفاظ باكثر من مائتي دينار نقدا وما زاد عن ذلك يودع في المصرف الذي يتعامل معه الاتحاد .

المادة ١٤ - أ - يتبع في امور اللوازم والانشاءات الخاصة بالاتحاد نظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ وما طرأ عليه من تعديلات او اي تشريع يخل عمله بهذا الخصوص .

ب - تعتبر جميع موجودات الاتحاد وممتلكاته وعقاراته ومحققاتها ملكا للقوات المسلحة بما في ذلك ما يبتاعه الاتحاد من امواله الخاصة .

ج - يمنع اخراج اية لوازم او مهمات او ادوات من موجودات الاتحاد خارج مراكز الاتحاد لاي سبب كان باستثناء الحالات التي يقيم فيها الاتحاد الحفلات والمباريات في اماكن اخرى خارج وداخل المملكة وبموافقة الرئيس .

المادة ١٥ - لايجوز لاي شخص ان يكون حكما للعبة ما في البطولة والمباريات الودية الا اذا كان حاصلا على شهادة (حكم) في اللعبة من قبل الاتحادات الرياضية المختصة في المملكة .

المادة ١٦ - لايجوز لاي شخص ان يكون مدربا للعبة الا اذا كان حائزا على شهادة رياضية علمية من معهد رياضي معترف به .

المادة ١٧ - تطبق بحق الحكام والمدربين اللوائح الخاصة بهم التي تصدر عن لجان الحكام والمدربين لدى الاتحادات الرياضية في المملكة .

المادة ١٨ - في حالة اصابة اي حكم او مدرب او لاعب مشترك في المنتخبات العسكرية الرياضية يعالج في مستشفيات وعيادات القوات المسلحة .

المادة ١٩ - ينظم الاتحاد بطولات ومسابقات سنوية لجميع التشكيلات لختلف الالعاب الرياضية ويعتمد الاتحاد اية طريقة في التنظيم الرياضي معترف بها دوليا وتطبق احكام القانون الدولي الرياضي في كل بطولة او مسابقة .

المادة ٢٠ - لايحسب لمنتخب اي تشكيلة للعبة ما الاشتراك في مباريات او مسابقات مع فرق اخرى في المملكة او خارجها الا بموافقة الرئيس .

المادة ٢١- لا يجوز لأي اداري او مدرب او حكم او لاعب ضابطا او فردا او موظفا او مستخدما في القوات المسلحة ان يشترك في الاتحادات او الاندية المدنية او المنتخبات الوطنية في المملكة او خارجها الا بموافقة الرئيس وفي الحدود التي تسمح فيها قوانين وانظمة القوات المسلحة .

المادة ٢٢- للهيئة حق طرد اي اداري او حكم او لاعب او مدرب ضابطا كان او فردا او موظفا او مستخدما في القوات المسلحة من العمل الرياضي المنوط به اذا خالف اي انظمة او تعليمات يصدرها الاتحاد او اذا اخل بشروط الاصول الدولية المتعارف عليها لاي لعبة ما او قسام بتصرفات مخلة بالروح الرياضية والفضبط والربط العسكري بالإضافة الى ما قد ينجم عن ذلك من عقوبات حسب قوانين وانظمة القوات المسلحة.

١٩٧٣/ ١٢/ ٢٧

أحمد بن محمد

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الثقافة والاعلام	المالية	الاجتماعية والعمل بالوكالة	الخارجية والدفاع	رئيس الوزراء ووزير
عدنان ابو عودة	ذولان الهنداوي	صبحي امين عمرو	زيد الرفاعي	

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الاشغال العامة	السياحة والآثار	العدل	الاقتصاد الوطني	وزير الداخلية للشؤون
احمد الشويكي	غالب بركات	سالم مساعده	عمر النابلسي	بلدية والقروية

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الداخلية	الصحة	للشؤون الخارجية	التربية والتعليم	النقل
محمد عبد الكريم الطراونه	فؤاد الكيلاني	زهير المني	مضر بدران	نديم زرو

وزير الاوقاف والشؤون	وزير دولة لشؤون	وزير	وزير دولة لشؤون	وزير
والمقدسات الاسلامية	رئاسة الوزراء	الزراعة	الارض المحتلة	المواصلات
عبد العزيز الخطاط	مروان دودين	مروان الحمود	طاهر نشأت المصري	عبي الدين الحسيني

نحس الحسين للهك سكر المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧٣/١٢/٢٧

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣) لسنة ١٩٧٤

نظام موظفي مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية

صادر بالاستناد الى الفقرة (ج) من المادة ١٧ من قانون مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية

رقم ٢٩ لسنة ٩٧١

تعريفات

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام موظفي مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تسري احكام هذا النظام على جميع الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من موازنة المؤسسة .

المادة ٣ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها فيما يلي ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

المؤسسة	مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية
المجلس	مجلس ادارة المؤسسة
الرئيس	رئيس مجلس ادارة المؤسسة
المدير	مدير عام المؤسسة
المسالك	مجموع الوظائف والدرجات المعنية للمؤسسة او الوظائف والرواتب المحددة لها والمصادق عليها بقرار من المجلس .
الموظف	كل شخص يعين بقرار من المراجع المختص في الوظيفة مدرجة في جدول تشكيلات المؤسسة .

المادة ٤ - ١ - تحدد رواتب الموظفين باستثناء المدير العام والموظفين يعقود على الوجه المبين في احكام المادة (٢٣) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ او أي نظام آخر يعدله او يحل محله مضافا اليه الثلث

ب - تحدد رواتب الموظفين يعقود بقرار من مجلس الادارة بناء على تنسيب المدير .

ج - تعتبر علاوة الثلث جزءا من الراتب بالنسبة لجميع الغايات ما عدا غايات احتساب التقاعد .

المادة ٥ - أ - يجري تعيين وترفع وإنهاء خدمات موظفي الدرجات الأولى والثانية والثالثة والرابعة ، وإنهاء بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير .

ب - يجري تعيين وترفع موظفي بقية الدرجات بقرار من المدير بناء على تنسيب لجنة انتقاء الموظفين ونجري إنهاء الخدمات بتنسيب من المدير العام وموافقة رئيس المجلس .

المادة ٦ - تؤلف في المؤسسة لجنة تسمى (لجنة انتقاء الموظفين) من المدير أو من يفوضه رئيسا ومساعد مدير ومدير الدائرة أو القسم المختص ومدير شؤون الموظفين اعضاء ، وفي حالة غياب الرئيس يترأس اللجنة اعل اعضاءها رتبة ويعتبر انعقاد اللجنة قانونيا اذا حضره اربعة اعضاء ويعتبر قرار اللجنة قانونيا اذا اقره ثلاثة اعضاء على الأقل .

المكافآت والتعويضات والمخصصات

المادة ٧ - يتقاضى كل من رئيس واعضاء مجلس الادارة وسكرتير المجلس خمسة دنائير للجلسة على ان لا يزيد مجموع المبلغ على (٣٦٠) ديناراً في السنة .

المادة ٨ - أ - يجوز للمجلس بناء على تنسيب المدير ان يأمر باعطاء مكافآت تشجيعية للموظف او المستخدم الذي يقدم ابتكارات علمية من شأنها تحسين الاداء ورفع فعالية الانتاج في اي مجال من مجالات العمل في المؤسسة .

ب - يجري تطبيق علاوات الميدان على موظفي المؤسسة في الحالات التي تتوفر فيها شروط العلاوات المذكورة .

مكافأة نهاية الخدمة وصندوق الادخار والعناية الطبية

المادة ٩ - يستحق الموظف الذي تنتهي خدماته مع المؤسسة لاي سبب ما عدا العزل وفقدان الوظيفة مكافأة خدمة بمعدل راتب شهر عن كل سنة متواصلة من سنوات الخدمة .

يستحق الموظف مكافأة عن كمور السنة بنسبة مما تقاضاه منها في الخدمة لا ينطبق ذلك على الموظفين الخاضعين للتقاعد .

المادة ١٠ - أ - تعتبر خدمات الموظفين المصنفين التابعين للتقاعد والمقولين الى المؤسسة استمرارا لخدماتهم التابعة للتقاعد .

ب - يحدد راتب الموظف المقول للمؤسسة من اية دائرة من دوائر الدولة التي يطبق عليها نظام الخدمة المدنية براتبه الاساسي الذي يتقاضاه مضافا اليه الثلث .

المادة ١١ - باستثناء ما ورد في هذا النظام تطبق احكام نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ او اي نظام آخر يعدله او يحل محله على موظفي المؤسسة مع مراعاة الاحكام التالية : -

أ - يمارس مجلس ادارة المؤسسة صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية .

ب - يمارس رئيس مجلس الادارة صلاحيات الوزير المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية .

ج - يمارس المدير العام صلاحيات الوكيل المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية .

المادة ١٢ - للسبب بموافقة المجلس ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٧٣/١٢/٢٧

أحمد بن محمد

وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عودة	وزير المالية ذوقان الهنداوي	وزير الانشاء والتعمير ووزير الشؤون الاجنبية والعمل بالوكالة صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد قاقيش
وزير الداخلية احمد عبدالكريم الطراونه	وزير الصحة فؤاد الكيلاني	وزير دولة للشؤون الخارجية زهير المني	وزير التعليم مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الحياط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مروان دو دين	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير دولة لشؤون الارض المحتلة ظاهر نفقات المصري
			وزير المواصلاات محي الدين الحسيني

نحس الحسين لله ملكنا الملكة للافنية الهاشمية

بمقتضى المادتين ١١٤ و ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/١/٨
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤) لسنة ١٩٧٤

نظام علاوة غلاء المعيشة الوضائف لموظفي الحكومة

صادر بمقتضى المادتين (١١٤ و ١٢٠) من الدستور

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات غلاء المعيشة الإضافية لموظفي الحكومة لسنة ١٩٧٤) ويعمل به اعتباراً من ١٩٧٤/٢/١ .

المادة ٢ - مع مراعاة احكام المادة (٣) من هذا النظام تمنح علاوة غلاء معيشة اضافية شهرية لموظفي الحكومة المشمولين في نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية على الوجه التالي :-

- أ - علاوة مقدارها (٨) دنائير للموظفين المصنفين الذين يشغلون الدرجات من ادنى مربوط الدرجة العاشرة حتى اعلى مربوط الدرجة السابعة .
- ب - علاوة مقدارها (٧) دنائير للموظفين المصنفين الذين يشغلون الدرجات السادسة لغاية الدرجة الخاصة (١٣٠) ديناراً .
- ج - علاوة مقدارها (٧) دنائير للموظفين غير المصنفين والموظفين بعقود الذين لا تتجاوز رواتبهم (١٣٠) ديناراً شهرياً .

المادة ٣ - تستثنى الفئات التالية من الملاوة المقررة بموجب احكام هذا النظام اذا زاد ما يتقاضاه الموظف من علاوات ومكافآت على مبلغ (٢٥) ديناراً شهرياً . اما اذا نقص مجموع ما يتقاضاه عن المبلغ المذكور فيمنح من هذه الملاوة مبلغ لا يتجاوز اربعة دنائير وعلى ان لا يزيد مجموع ما يتقاضاه عن (٢٥) ديناراً شهرياً .

أ - الموظفون الذين يتقاضون علاوات فنية او قضائية او اختصاص او ادارة بما في ذلك علاوات الاذاعة والتلفزيون ووكالة الانباء الاردنية وقسم الابحاث السياسية والمراجع في وزارة الثقافة والاعلام .

ب - الموظفون الذين يتقاضون علاوة بدل تمثيل او بدل ضيافة .

ج - الموظفون الذين يتقاضون مكافآت شهرية او اجور او تعويض او بدل جلسات لقضاء تمثيلهم الحكومة في الشركات او الدوائر أو المؤسسات او المجالس او السلطات او الهيئات الاستشارية أو اللجان .

د - الموظفون غير المصنفين والموظفون بعقود الذين تشتمل رواتبهم على الزيادة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (١٥٦) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ او اي من العلاوات المذكورة في الفقرات (أ ، ب ، ج) من هذه المادة .

المادة ٤ - على الرغم مما ورد في المادة (٣) من هذا النظام يجوز الجمع بين الملاوة الممنوحة بموجب احكام هذا النظام والعلاوات التالية :-

أ - علاوة غلاء المعيشة التي تمنح بموجب احكام نظام علاوات غلاء المعيشة للموظفين رقم (٦١) لسنة ١٩٥٩ .

ب - علاوات الميدان التي تمنح بموجب احكام نظام علاوات الميدان الموحد رقم (٩٨) لسنة ١٩٦٣ او اي تشريع يحل محله .

ج - علاوات الانتقال والسفر التي تمنح بموجب نظام الانتقال والسفر رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢ او اي تشريع يحل محله .

د - علاوات بدل العدوى للمرضين والمرضات وعلاوات الجنوب للمعلمات والمرضات وعلاوات مساعدات المرضات التي منحت بقرارات من مجلس الوزراء .

هـ - العلاوات والمكافآت الممنوحة بموجب نظام العلاوات والمكافآت لمعلمي وزارة التربية والتعليم .

المادة ٥ - يجوز لمجلس الوزراء تطبيق احكام هذا النظام على الدوائر والمؤسسات الحكومية التي تطبق احكام نظام الخدمة المدنية ولا تدخل تشكيلاتها في نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ٦ - لا تطبق احكام النظام رقم (١٦) لسنة ١٩٧٠ على الموظفين المشمولين باحكام هذا النظام .

١٩٧٤/١/٨

الحسين طلال

وزير الداخلية للشؤون وزير الثقافة والاعلام وزير المالية وزير الاشغال العامة
بلدية والقروية عدنان ابو عودة ذوقان الهنداوي صبحي امين عمرو وزير الاشغال العامة
فؤاد قافيش

وزير النقل بالوكالة وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة
احمد الشوبكي غالب بوكات سالم مساعدة وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة
وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة

وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة
محمي الدين الحسيني احمد عبدالكريم الطراوله فؤاد الكيلاني زهير المقيي وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة
وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة

وزير الاوقاف والشؤون وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة
والمقدسات الاسلامية لشؤون رئاسة الوزراء الزراعة وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة
عبد العزيز الخياط مروان دودين مروان الحمود يوسف ذهني طاهر نشأت المصري

نحسب الله الملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز

بمقتضى المادتين ٣١ ، ١٢٠ من الدستور والمادة ٩ من قانون الموازنة العامة رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣١
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٤

نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية

رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٧٤) ويعمل به اعتباراً من ١٩٧٣/١٢/١ .

المادة ٢ - يعدل جدول الوظائف الملحق بالنظام الأصلي رقم (٥٦) وما طرأ عليه من تعديل طبقاً لما هو مبين في الجدول المرفق بهذا النظام ويعتبر جزءاً منه .

١٩٧٣/١٢/٣١

أحمد بن محمد

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الثقافة والاعلام	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
فؤاد قايش	عدنان ابو عوده	ذولان الهنداوي	صبيح امين عمرو	زيد الرفاعي
وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار	وزير العدل	وزير الاقتصاد الوطني
احمد الشويكي	غالب بركات	سالم مساعده	عمر الناهلي	
وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير الصحة	وزير دولة	وزير التربية والتعليم
عبد الله الحسيني	احمد عبد الكريم الطراوة	فؤاد الكيلاني	زهير المقي	مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير دولة	وزير الزراعة	وزير دولة	وزير دولة
عبد العزيز الحياط	مروان دودين	مروان الحمود	يوسف ذهني	طاهر نشأت المصري

الفصل ١ - الديوان الملكي

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	المعدل قبل التعديل	المعدل بعد التعديل	ايفتاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
١/ج - مستشار جلالة الملك للشؤون الدولية	٣٢٠ دينار	-	١	احداث وظيفة	

نظام الطوابع البريدية

بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/١/١٩٧٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٧٤

نظام الطوابع لسنة ١٩٧٤

صادر بالاستناد للمادة ١١٤ من الدستور

•••••

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الطوابع لسنة ١٩٧٤) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:

الوزارة :	وزارة المواصلات - البريد
الوزير :	وزير المواصلات - البريد
الطوابع :	الطوابع البريدية والتذكارية التي تصدرها الوزارة .
اللجنة :	لجنة الصندوق الاحتياطي للطوابع .
الصندوق :	الصندوق العام للطوابع في الوزارة .

المادة ٣ - أ - تصدر الوزارة الطوابع البريدية لاستعمالها بالتخليص البريدي .

ب - تصدر الوزارة الطوابع التذكارية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير يحدد بموجبه مناسبتها وقيمتها وكمياتها وفئاتها لاستعمالها في التخليص البريدي .

المادة ٤ - تطبع الطوابع بطرح غطاء تحدد فيه الوزارة الشروط والمواصفات ويجوز طبعها بطلب عروض تم اجراء الاحالة على انطب هذه العروض على ان تكون المطبعة المحال عليها الغطاء مكفولة رسمياً وموثوقاً بها وذلك طبقاً لنظام اللوازم .

المادة ٥ - تقوم لجنة الصندوق الاحتياطي للطوابع المؤلفة من ثلاثة اعضاء عن وزارات المواصلات والمالية والاقتصاد باستلام الطوابع التي ترد للوزارة وادخالها الصندوق حسب الاصول وذلك بعد جردها ومطابقتها للشروط والمواصفات المطلوبة .

المادة ٦ - تقوم اللجنة بتسليم امين عام صندوق الطوابع (بناء على طلب خطي) الكميات والفئات اللازمة من الطوابع وذلك خلال اسبوع واحد من تاريخ الطلب .

المادة ٧ - يقوم امين الصندوق العام بادخال الطوابع التي يستلمها من اللجنة في قيوده الرسمية ثم يزود المراكز البريدية في المحافظات والاوية بخاجتها من الطوابع خلال اسبوع من تاريخ طلبها .

المادة ٨ - تطلب المراكز البريدية من امين الصندوق العام ما يحتاج اليه من الطوابع التي تكفي لمدة شهر واحد بموجب النموذج الخاص (الارسالية) وعلى امين الصندوق تسليم الكميات المطلوبة لمدرء البريد او لمن ينوب عنهم .

المادة ٩ - يسجل مدرء البريد ما يتسلمونه من الطوابع في السجلات الخاصة حسب الكميات والفئات المذكورة في الارسالية .

المادة ١٠ - اذا تباهون احد مدرء البريد في طلب ما يحتاج اليه من الطوابع وسبب ذلك توقف الاعمال يعاقب ذلك المدير بمقتضى احكام القوانين والانظمة المرعية .

المادة ١١ - تحدد الوزارة بعمليات تصدر عنها تاريخ طرح اصدارات الطوابع التذكارية للبيع والفئات والكميات التي سيجري تداولها .

المادة ١٢ - يجوز اصدار طوابع تذكارية او طوابع خيرية لاغراض التخليص البريدي بقرار من مجلس الوزراء بعد الاستئناس برأي الوزير وذلك ضمن الاحكام العامة لاتفاقية البريد العالمية .

المادة ١٣ - يجوز بيع الطوابع بواسطة مرخصين من الاهالي في الاماكن التي لا يوجد فيها مراكز بريدية شريطة ان تستوفى اثمان الطوابع المسلمة للمرخص نقداً ويعطى له مقابل ذلك عمولة قدرها ثلاثة في المائة من القيمة المسلمة .

المادة ١٤ - تعطى للمرخصين اجازات بيع الطوابع من قبل وزارة المواصلات لمدة سنة واحدة تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني وتنتهي بانتهاء شهر كانون الاول من كل عام وذلك بناء على تنسيب مدرء البريد .

المادة ١٥ - يستوفى من المرخص لبيع الطوابع رسم قدره دينار واحد عن كل سنة .

المادة ١٦ - تؤلف لجنة عليا لوضع السياسة العامة لاصدار الطوابع التذكارية والبريدية وغيرها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان تضم هذه اللجنة مندوبين عن وزارات المواصلات والمالية والسياحة والآثار والاعلام .

المادة ١٧ - للوزير ان يوافق على استخدام الآلات الدامعة للطوابع عوضاً عن الصاق الطوابع لغايات التخليص على المراسلات والطرود بالقيمة الواجب استيفائها قانونياً وذلك بموجب تعليمات خاصة (شلتب بالتدريس) عدد ٧٤/٥٥٥

المادة ١٨ - تعتبر الطوابع التي بحوزة الموظف المسؤول عن الاحتفاظ بها ذمة نقدية ويكون هذا الموظف مسؤولاً عن الاحتفاظ بها بشكل سليم وعن فقدانها باعتبارها اموالاً حكومية مع مراعاة تقديم الكفالة المعتبرة المنصوص عنها بنظام الكفالات لموظفي الحكومة .

هذا من الأعمال

المادة ١٩ - يجري مسك حسابات الطوابع وفقاً للأنظمة المالية المرحية وتدفع وارداتها لخزينة الدولة .

المادة ٢٠ - يلغى نظام الطوابع المنشور في العدد (١٠٧) تاريخ ١٥/٦/١٩٢٥ من الجريدة الرسمية مع جميع التعديلات التي طرأت عليه .

١٩٧٤/١/١٠

أحسين بطلال

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد قافيش	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	وزير المالية ذوقان الهنداوي	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير الاشغال العامة ووزير النقل بالوكالة احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العمل سالم مساعلة	وزير الاقتصاد الوطني عمر التابلسي	
وزير المواصلات عبدالله الحسيني	وزير الداخلية احمد عبدالكريم الطراونه	وزير الصحة فؤاد الكيلاني	وزير دولة للشؤون الخارجية زهير المقتي	وزير التربية والتعليم مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يوسف ذهني	وزير دولة لشؤون الارض المحتلة طاهر نشأت المصري

مكتبة من الأعمال

الاتفاقيات

بمعون الله وتوفيقه

نحن الحسين بن علي بن الحسين

بعد ان اطلعنا وامعنا النظر في اتفاقية التعاون بين الدول العربية في مجال البحث والانقاذ التي تم التوقيع عليها في الدوحة - قطر بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٢ ووجدناها مقبولة فوافق عليها جملة في مجموعها وتفصيلاتها وتعلن بان هذه الاتفاقية قد قبلت حسب الاصول وصدقت من قبلنا ونعهد بان نقوم بحول الله بما ورد فيها وتلاحظ بنودها بكامل الامانة والاخلاص ولن نسمح بمشقة الله بالاخلاق بها .

ولذلك امرنا بوضع خاتمتنا ووقمنا حسب الاصول والله خير الشاهدين :

أحسين بطلال

صدر عن بلاطنا الهاشمي بتاريخ ٥ شعبان ١٣٩٣ هجرية

الموافق ٩/٢/١٩٧٣ ميلادية :

وزير الدولة للشؤون الخارجية

زهير المقتي

اتفاقية

التعاون بين الدول العربية في مجال البحث والانقاذ

الموقعة في الدوحة - قطر

بتاريخ ٦ ذي القعدة سنة ١٣٩٢ هـ

الموافق ١٢ ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٧٢ م

تنفيذاً لقرار مجلس الطهران المدني للدول العربية بدورته العاشرة

اتفاقية

التعاون بين الدول العربية في مجال البحث والإنقاذ

إيماناً بأهمية خدمات البحث والإنقاذ في محيط الطيران المدني . ورغبة في وضع أسس التعاون بين الدول العربية في هذا المجال لتقديم العون السريع والفعال للطائرات والأشخاص في حالة التعرض للخطر ، بغض النظر عن جنسياتهم . وعملاً بالمادة الخامسة والعشرين من اتفاقية الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو عام ١٩٤٤ م . والمادة الثالثة من اتفاقية مجلس الطيران المدني للدول العربية الموقعة في القاهرة في عام ١٩٦٥ م .

وتنفيذاً لقرار مجلس الطيران المدني للدول العربية المتخذ يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٢ م في الدورة العاشرة بمدينة الدوحة .
اتفقت حكومات الدول الموقعة أدناه على ما يلي :

المادة الأولى

تهدف هذه الاتفاقية الى تحقيق التعاون ، لأقصى حد ممكن في مجال خدمات البحث والإنقاذ في محيط الطيران المدني ، والتنسيق بين الأجهزة التي تقدم هذه الخدمات ، بقصد زيادة فعاليتها . عند تعرض طائرة للخطر .

المادة الثانية

تتعهد الدول المتعاقدة بأن تسارع مراكز البحث والإنقاذ التابعة لها الى تقديم المساعدة المطلوبة في حدود الامكانيات المتوفرة لديها بمجرد تلقي طلب النجدة من أي من هذه المراكز وطبقاً لما يتفق عليه .

المادة الثالثة

يشكل نطاق خدمات البحث والإنقاذ المنوه عنها في هذه الاتفاقية من المناطق المحددة وفقاً للمخططات الإقليمية لمنظمة الطيران المدني الدولية ، ويتم التعاون في هذا المجال طبقاً لهذه المخططات ، بالإضافة الى الانظمة المقررة بمقتضى ملاحق ووثائق اتفاقية الطيران المدني الدولي والانظمة المعمول بها في الدولة التي يجري فيها البحث والإنقاذ .

المادة الرابعة

- ١ - تتبادل مراكز البحث والإنقاذ التابعة للدول المتعاقدة : وعلى الأخص المراكز التابعة للدول المتجاورة : أحدث المعلومات المتعلقة بالإمكانات الجوية والبحرية والأرضية المتوفرة لدى كل منها : وإمكانات وضعها موضع العمل في حالات الطوارئ .
- ٢ - تودع الدول المتعاقدة البيانات التفصيلية المتعلقة بالمعلومات والإمكانات المشار إليها أعلاه لدى مجلس الطيران المدني للدول العربية .

المادة الخامسة

يقوم مركز البحث والإنقاذ التابع لأي دولة متعاقدة بإخطار مراكز البحث والإنقاذ المعنية . عند وقوع حادث أو حالة استغاثة داخل نطاق اختصاصه . وذلك إذا تطلب هذا الحادث أو حالة الاستغاثة أو كان واضحاً أن أيهما سيتطلب في أية مرحلة . استخدام إمكانيات تلك المراكز .

المادة السادسة

عند قيام وحدة مراقبة الحركة الجوية المختصة بتبليغ مركز البحث والإنقاذ فإن هذا المركز يعتبر مسؤولاً عن عمليات البحث والإنقاذ على ضوء المعلومات المتوفرة لديه . وفي المنطقة التابعة له . وفي حالة عدم قيامه بها بسبب وقوعها خارج حدود منطقتة أو لسرعة الوصول إليها من مركز آخر ، يترتب عليه إعلام مركز البحث والإنقاذ المختص أو الذي يفضل من حيث الموقع الجغرافي وتوفر التسهيلات المناسبة للقيام بالعمليات المطلوبة تبعاً للحالة على أن يتابع مساعدة هذا المركز حتى انتهاء هذه العمليات .

المادة السابعة

تحقيقاً لكفاءة العمليات الجوية . للطائرات والتجهيزات والأشخاص المطلوبين لعمليات البحث والإنقاذ ، التابعين للدول المتعاقدة بالدخول الفوري المؤقت طبقاً للمادة الثانية وإخطار مسبق لأراضي أية دولة متعاقدة أخرى بخلاف المناطق المحرمة ، على أن تخضع عمليات هذه الطائرات والتجهيزات والأشخاص لإدارة وإشراف السلطات المختصة للدولة التي دخلوها .

كما يسمح للطائرات المشتركة في عمليات البحث والإنقاذ التابعة للدول المتعاقدة بالمضي دون إذن مسبق . في المطارات التي تحدد بالاتفاق المسبق بين أطراف هذه الاتفاقية .

ويشترط في الطائرات المشتركة في عمليات البحث والإنقاذ أن لا تكون مجهزة بآلات تصوير أو أية أسلحة مدمرة إلا باذن خاص من السلطات المختصة في الدولة التي تدخلها تلك الطائرات إذا ما كانت طبيعة العمليات تتطلب ذلك ، باستثناء الميث منها بالطائرات على ان لا تكون مدمرة .

المادة الثامنة

عند وجود عمليات مشتركة للبحث والإنقاذ ، يجب على مركز البحث والإنقاذ الذي طلب معونة مركز آخر أن يبلغ فوراً السلطات المختصة في دولته بأنه قد طلب من خدمات البحث والإنقاذ التابعة لدولة أخرى العمل في إقليم دولته والقضاء الذي يملوه بغرض تمكينهم من تسهيل عمليات دخول الوحدات الخاصة بالبحث والإنقاذ عبر حدود الدولة ذات الشأن .

المادة التاسعة

عندما تطلب طائرة مشتركة في عمليات البحث والإنقاذ التزود بالوقود في إحدى المطارات المبنية في المادة السابعة . فإن تسديد ثمن هذا الوقود عن طريق ترتيبات خاصة توضع في ملحق خاص بهذه الاتفاقية .

المادة العاشرة

تعفى الطائرة المشتركة في عمليات البحث والإنقاذ ، والطائرات المشتركة في تدريبات البحث والإنقاذ من رسوم المطارات أو أية رسوم أو ضرائب أخرى كما تعفى مؤقتاً من الرسوم الجمركية المعدات اللازمة لعمليات الإنقاذ والتي يقتضي الأمر إدخالها إلى إقليم أي دولة من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ، وذلك لحين إخراج هذه المعدات بعد انتهاء هذه العمليات .

هكذا من الأشغال

المادة الحادية عشرة

تقوم الدولة المتجاورة بالاتفاق فيما بينها بالتدريب المشترك على عمليات البحث والإنقاذ، بقصد رفع مستواها والتأكد من كفاءتها.

المادة الثانية عشرة

يصرح لمراكز البحث والإنقاذ للدول المتعاقدة بالاتصال المباشر فيما بينها، في حدود هذه الاتفاقية، وفيما يخص مسائل البحث والإنقاذ المشتركة.

المادة الثالثة عشرة

يدعو المكتب الدائم لمجلس الطيران المدني للدول العربية الدول المتعاقدة إلى عقد اجتماع في إحدى الدول المعنية كلما تطلب الأمر ذلك، لمناقشة نتائج عمليات التدريب ومراجعة إجراءات البحث والإنقاذ المشترك والتشاور لاجراء التعديلات الواجب إدخالها على خطة العمليات، بقصد رفع مستوى كفاءة خدمات البحث والإنقاذ.

المادة الرابعة عشرة

تقوم الدول المتعاقدة بتطبيق إجراءات وخطط عمليات موحدة بقدر الإمكان في مجال البحث والإنقاذ وأصول الاتصالات اللاسلكية المتعلقة بذلك مع مراعاة الأنظمة الدولية المعمول بها في هذا الشأن.

المادة الخامسة عشرة

تعد كل دولة متعاقدة دليلاً لعمليات البحث والإنقاذ، وتقوم بإبلاغه للمكتب الدائم لمجلس الطيران المدني للدول العربية، بغرض تعميمه على الدول الأعضاء، توضح فيه الإجراءات التفصيلية المنظمة لمتطلبات التعاون، وعلى الأخص ما يتعلق منها بالآتي :-

- ١ - المطارات المسموح بالهبوط بها في كل دولة متعاقدة
- ٢ - إجراءات دخول الحدود الوطنية
- ٣ - طريقة سداد ثمن الوقود
- ٤ - الإعفاء من الرسوم وبيان المعدات والتجهيزات المعفاة من الرسوم الجمركية
- ٥ - التدريب
- ٦ - الإجراءات وخطط العمليات وأصول الاتصالات اللاسلكية

المادة السادسة عشرة

يجوز لأي دولة متعاقدة أن تسحب من هذه الاتفاقية بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ إخطار المكتب الدائم لمجلس الطيران المدني للدول العربية بذلك، ويقوم المكتب الدائم لمجلس الطيران المدني للدول العربية بإخطار الدول المتعاقدة الأخرى والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

هكذا من الأصول

المادة السابعة عشرة

تفتح هذه الاتفاقية للتوقيع عليها في الدوحة يوم ٦ ذي القعدة سنة ١٣٩٢ هـ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ م بالنسبة للدول التي اشتركت في الدورة العاشرة لمجلس الطيران المدني للدول العربية، وتفتح بعد هذا التاريخ لجميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية للتوقيع عليها بالقاهرة لحين دخولها حيز النفاذ.

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقاً لنظمها الداخلية في أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى المكتب الدائم لمجلس الطيران المدني للدول العربية الذي يعد محضراً بإبداء وثيقة تصديق كل دولة ويبلغه إلى الدول المتعاقدة الأخرى والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

المادة الثامنة عشرة

يجوز لأي دولة لم توقع على هذه الاتفاقية قبل دخولها حيز النفاذ طبقاً للمادة التاسعة عشرة من هذه الاتفاقية أن تضم إليها في أي وقت بإعلان يرسل منها إلى رئيس المجلس الذي يبلغ انضمامها إلى الدول الأعضاء والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

المادة التاسعة عشرة

تعتبر هذه الاتفاقية نافذة المفعول بعد شهر من إبداء وثائق التصديق لدولتين متجاورتين عربيتين لدى مجلس الطيران المدني للدول العربية.

وإبائاً لما تقدم وقع مندوبون المفوضون المينة أعضائهم فيما بعد على هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم.

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية في الدوحة بتاريخ ٦ ذي القعدة سنة ١٣٩٢ هـ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ م من نسخة واحدة تحفظ بمجلس الطيران المدني للدول العربية وتسلم صورة منها طبق الأصل لكل دولة من الدول الأعضاء، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

عن حكومات :-

سلطنة عمان	المملكة الأردنية الهاشمية
دولة الإمارات العربية المتحدة	دولة البحرين
دولة الكويت	الجمهورية التونسية
الجمهورية اللبنانية	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الجمهورية العربية الليبية	المملكة العربية السعودية
جمهورية مصر العربية	جمهورية السودان الديمقراطية
المملكة المغربية	الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية اليمنية	الجمهورية العراقية
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية

قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني بشكلها التالي :

اتفاقية

قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني

(الموقعة بمدينة مونترال بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٧١)

ان الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ، واطعة في اعتبارها :

أن جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني تهدد سلامة الأشخاص والأموال ، وتؤثر تأثيرا خطيرا على تشغيل الخطوط الجوية ، وتزعزع ثقة شعوب العالم في سلامة الطيران المدني .

وأن حدوث مثل هذه الجرائم يعتبر أمرا مثيرا للقلق البالغ ، وأنه ، لمنع هذه الجرائم ، تثار الحاجة الملحة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعاقبة الجناة . قد اتفقت على ما يلي :

مادة (١)

١ - يعد مرتكبا لجريمة اي شخص يرتكب عمدا ودون حق مشروع فعلا من الافعال التالية :

(أ) أن يقوم بعمل من أعمال العنف ضد شخص على متن طائرة في حالة طيران ، اذا كان هذا العمل من شأنه أن يعرض سلامة هذه الطائرة للخطر .

(ب) أن يدمر طائرة في الخدمة ، او يحدث بها تلفا يجعلها عاجزة عن الطيران أو يحتمل أن يعرض سلامتها في حالة الطيران للخطر .

(ج) أن يقوم ، بأي وسيلة كانت ، بوضع أو التسبب في وضع جهاز أو مادة في طائرة في الخدمة يحتمل أن يدمر هذه الطائرة أو أن يحدث بها تلفا يجعلها عاجزة عن الطيران ، أو أن يحدث بها تلفا يحتمل أن يعرض سلامتها في حالة الطيران للخطر .

(د) أن يدمر او يتلف تسهيلات الملاحة الجوية او ان يتدخل في تشغيلها ، اذا كان من شأن اي من هذه الافعال احتمال تعريض سلامة الطائرات في حالة الطيران للخطر .

(هـ) ان يقوم بأبلاغ معلومات يعلم انها كاذبة ، معرضا بذلك سلامة الطائرات في حالة الطيران للخطر .

٢ - يعد كذلك مرتكبا لجريمة اي شخص يرتكب فعلا من الفعلين الآتيين :

(أ) ان يشرع في ارتكاب اي من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

(ب) ان يكون شريكا لشخص يرتكب او يشرع في ارتكاب أي من تلك الجرائم .

مادة (٢)

فيما يتعلق بأغراض هذه الاتفاقية :

(أ) تعتبر الطائرة في حالة طيران في اي وقت منذ اللحظة التي يتم فيها اغلاق جميع ابوابها الخارجية بعد صعود الركاب حتى اللحظة التي يتم فيها فتح اي من هذه الابواب من أجل نزول الركاب ، وفي حالة الهبوط الاضطراري يستمر اعتبار الطائرة في حالة طيران حتى تتولى السلطات المختصة مسؤوليتها عن الطائرة وما على منها من اشخاص واموال .

(ب) تعتبر الطائرة في الخدمة منذ بدء اعداد الطائرة قبل الطيران بواسطة عمال الخدمات الأرضية او بواسطة طاقم الطائرة للقيام برحلة معينة حتى مضي أربع وعشرين ساعة على اي هبوط للطائرة ، وعلى اي حال تمتد فترة الخدمة طوال كل المدة التي تعتبر فيها الطائرة في حالة طيران على الوجه المحدد في الفقرة (أ) من هذه المادة .

مادة (٣)

تعهد كل دولة متعاقدة بتشديد العقوبات على الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى .

مادة (٤)

١ - لا تسري هذه الاتفاقية على الطائرات المستخدمة في الخدمات الحربية او الجمركية او في خدمات الشرطة .
٢ - في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) ، (ب) ، (ج) ، (هـ) من الفقرة (١) من المادة الأولى وسواء كانت الطائرة مستخدمة في رحلة دولية او داخلية ، لا تسري هذه الاتفاقية الا في الحالتين التاليتين .
(أ) اذا كان مكان اقلاع او هبوط الطائرة ، الفعلي او المقصود ، واقعا خارج اقليم دولة تسجيل هذه الطائرة .

(ب) اذا ارتكبت الجريمة داخل اقليم دولة اخرى غير دولة تسجيل الطائرة .

٣ - في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ) ، (ب) ، (ج) ، (هـ) من الفقرة (١) من المادة الأولى ، وبغض النظر عن الفقرة (٢) من هذه المادة ، تسري هذه الاتفاقية ايضا اذا تواجد الجاني او المتهم في اقليم دولة اخرى غير دولة تسجيل الطائرة .

٤ - فيما يتعلق بالدول المشار اليها في المادة التاسعة ، وفي الحالات المذكورة في الفقرات الفرعية المذكورة (أ) ، (ب) ، (ج) ، (هـ) من الفقرة (١) من المادة الأولى ، لا تسري هذه الاتفاقية اذا كانت

الأماكن المشار اليها في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة (٢) من هذه المادة واقعة داخل اقليم نفس الدولة في حالة ما اذا كانت تلك الدولة احدى الدول المشار اليها في المادة التاسعة ، وذلك الا اذا ارتكبت الجريمة أو تواجد الجاني أو المتهم في اقليم دولة اخرى غير تلك الدولة .

٥ - في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة (١) من المادة الأولى ، لا تسري هذه الاتفاقية الا اذا كانت المساعدات الملاحية الجوية مستخدمة في أغراض الملاحة الجوية الدولية .

٦ - تسري كذلك أحكام الفقرات (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) من هذه المادة على الحالات المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة الأولى .

كل من ارتكب جريمة

مادة (٥)

١ - على كل دولة متعاقدة أن تتخذ الاجراءات اللازمة لفرض اختصاصها القضائي بنظر الجرائم في الحالات التالية :

- (أ) عندما ترتكب الجريمة في اقليم تلك الدولة .
(ب) عندما ترتكب الجريمة ضد أو على متن طائرة مسجلة في تلك الدولة .
(ج) عندما تهبط الطائرة التي أرتكبت على متنها الجريمة في اقليم تلك الدولة وما يزال المتهم على متنها .
(د) عندما ترتكب الجريمة ضد أو على متن طائرة مؤجرة بدون طاقم الى مستأجر يكون مركز أعماله الرئيسي في تلك الدولة ، أو تكون له اقامة دائمة فيها اذا لم يكن له فيها مثل هذا المركز .

٢ - على كل دولة متعاقدة كذلك أن تتخذ الاجراءات اللازمة لفرض اختصاصها القضائي لنظر الجرائم المذكورة في الفقرات القرعية (أ) ، (ب) ، (ج) من الفقرة (١) من المادة الأولى ، وكذلك الفقرة (٢) من نفس المادة بقدر ما تتعلق به تلك الفقرة بهذه الجرائم ، وذلك في حالة تواجد المتهم في اقليمها ولم تقم بتسليمه طبقا للمادة الثامنة الى أي من الدول المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة .

٣ - لا تحول هذه الاتفاقية دون أي اختصاص جنائي تم مباشرته طبقا للقانون الوطني .

مادة (٦)

١ - يجب على أي دولة متعاقدة يوجد الجاني أو المتهم في اقليمها أن تقوم بالقبض عليه ، أو اتخاذ اجراءات أخرى تكفل تواجده ، وذلك عند الاقتناع بأن الظروف تستدعي ذلك . ويراعى في القبض والاجراءات الأخرى الأحكام المنصوص عليها في قانون تلك الدولة ، على ألا يستمر ذلك الا للوقت اللازم لامكان القيام بالاجراءات الجنائية أو اجراءات التسليم .

٢ - على تلك الدولة أن تقوم فوراً باجراء تحقيق ميداني في الوقائع .

٣ - يجب مساعدة أي شخص مقبوض عليه وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة على الاتصال فوراً بأقرب ممثل غنص للدولة التي يكون هو أحد رعاياها .

٤ - عند قيام دولة بالقبض على أحد الأشخاص طبقاً لهذه المادة ، عليها أن تقوم فوراً باخطار الدول المشار اليها في المادة (٥) فقرة (١) ، والدولة التي يحمل المقبوض عليه جنسيتها ، واية دول أخرى يهملها الأمر اذا ما رأت ذلك مناسباً ، بواقعة القبض على ذلك الشخص والظروف التي تبرر اعتقاله . وعلى الدولة التي تجري التحقيق الميداني المنوه عنه في الفقرة (٢) من هذه المادة أن تبادر فوراً الى موافاة الدول المشار اليها بتقرير عن نتائج هذا التحقيق ، وعليها أن تبين عما اذا كانت تعزم مباشرة اختصاصها القضائي .

مادة (٧)

يتحتم على الدولة المتعاقدة التي يتواجد المتهم في اقليمها ، اذا لم تقم بتسليمه ، ان تحيل القضية الى سلطاتها المختصة للمحاكمة ، وذلك دون أي استثناء ، وسواء كانت الجريمة قد ارتكبت في اقليم تلك الدولة أم لا . وعلى هذه السلطات ان تتخذ قرارها بنفس الطريقة التي تتبعها في أية قضية عادية ذات طابع خطير في حكم قانون تلك الدولة .

مادة (٨)

- ١ - تعتبر الجرائم المنصوص عليها مضمنة كجرائم خاضعة للتسليم في أية معاهدة تسليم تكون قائمة بين الدول المتعاقدة . وتتعهد الدول المتعاقدة بأن تدرج هذه الجرائم في أية معاهدة تسليم تعقد مستقبلاً كجرائم خاضعة للتسليم .
٢ - اذا تلقت دولة متعاقدة ، تشتت لاجراء التسليم وجسود معاهدة ، طلباً للتسليم من دولة متعاقدة أخرى لا ترتبط معها بمعاهدة تسليم ، فيجوز لها حسب تقديرها اعتبار هذه الاتفاقية السند القانوني للتسليم فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها . ويخضع التسليم للشرط الأخرى التي ينص عليها قانون الدولة التي يطلب منها التسليم .
٣ - على الدول المتعاقدة التي لا تشتت لاجراء معاهدة لاجراء التسليم ان تعترف فيما بينها باعتبار الجرائم المنصوص عليها قابلة للتسليم ، مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في قانون الدولة المطلوب منها التسليم .
٤ - تعامل كل جريمة من الجرائم المنصوص عليها ، فيما يتعلق بأغراض التسليم بين الدول المتعاقدة ، كما لو كانت قد ارتكبت ليس فقط في المكان الذي وقعت فيه ، ولكن أيضاً في اقليم الدول المكلفة بممارسة الاختصاص القضائي طبقاً للمادة (٥) فقرة (١) ، أ ، ج ، د .

مادة (٩)

على الدول المتعاقدة التي تنشئ فيما بينها مؤسسات تشغيل مشترك للنقل الجوي أو وكالات دولية للنقل الجوي تقوم بتسيير طائرات خاضعة للتسجيل المشترك أو الدولي ، أن تحد فيما بينها - بالوسائل المناسبة - الدولة التي تباشر الاختصاص القضائي وتولي وظائف دولة التسجيل بالنسبة لكل طائرة ، وذلك فيما يتعلق بأغراض هذه الاتفاقية وعليها أن تخطر بذلك منظمة الطيران المدني الدولية التي تقوم بدورها بإبلاغ هذا الاخطار الى جميع الدول الاطراف في هذه الاتفاقية .

مادة (١٠)

- ١ - على الدول المتعاقدة أن تعمل على اتخاذ كل الاجراءات الممكنة لمنع وقوع الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى ، وذلك طبقاً للقانون الدولي والقانون الوطني .
٢ - عندما يتسبب ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى تأخير أو تعطيل إحدى الرحلات ، فعلى الدولة المتعاقدة التي يتواجد في اقليمها الطائرة أو الركاب أو الطاقم أن تقوم بتسهيل استمرار رحلة الركاب والطاقم في أسرع وقت ممكن ، كما عليها ان تقوم دون ابطاء باعادة الطائرة وبضائعها الى الاشخاص الذين لمس الحق شرعاً في حيازتها .

مادة (١١)

- ١ - على الدول المتعاقدة أن تقدم كل منها للأخرى أقصى قدر من المساعدة فيما يتعلق بالاجراءات الجنائية المتخذة بشأن الجرائم . وفي جميع الحالات يطبق قانون الدولة التي تطلب منها المساعدة .
٢ - لا تؤثر أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الالتزامات التي تفرضها اي معاهدة أخرى ، ثنائية أو جماعية ، تنظم او سوف تنظم ، كلياً او جزئياً ، المساعدات المتبادلة في المسائل الجنائية .

مادة (١٢)

على كل دولة متعاقدة تتوفر لديها مبررات الاعتقاد بأنه سيتم ارتكاب احد الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى ، ان تقوم وفقاً لقانونها الوطني بإبلاغ أية معلومات لديها تتعلق بذلك الى الدول التي تعتقد انها من الدول المشار اليها في المادة (٥) فقرة (١) .

هنا من أجل

مادة (١٣)

تقوم كل دولة متعاقدة طبقاً لقانونها الوطني بإبلاغ مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني بأسرع ما يمكن بأية معلومات تتوفر لديها بشأن :

(أ) ظروف الجريمة .

(ب) الاجراء المتخذ طبقاً للمادة (١٠) فقرة (٢) .

(ج) الاجراءات المتخذة قبل الجاني أو المتهم ، وبوجه خاص ، نتائج اي اجراءات تسليم أو أي اجراءات قانونية أخرى .

مادة (١٤)

١ - أي نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية تتعذر تسويته عن طريق المفاوضات يحال الى التحكيم بناء على طلب اي من هذه الدول . واذا لم يتمكن اطراف النزاع من الاتفاق على هيئة التحكيم في خلال ستة اشهر من تاريخ طلب الاحالة الى التحكيم ، فيجوز لأي من هؤلاء الاطراف احالة النزاع الى محكمة العدل الدولية بموجب طلب يقدم وفقاً لنظام المحكمة .

٢ - يجوز لكل دولة ان تعلن عند التوقيع او التصديق على هذه الاتفاقية او الانضمام اليها عدم التزامها بالفقرة السابقة . ولا تلزم الدول المتعاقدة الاخرى بالفقرة السابقة في مواجهة اية دولة متعاقدة تكون قد قامت باجراء مثل هذا التحفظ .

٣ - يجوز لاية دولة متعاقدة اجرت تحفظاً طبقاً للفقرة السابقة ان تسحب هذا التحفظ في اي وقت وذلك بتوجيه اخطار الى حكومات الايداع .

مادة (١٥)

١ - يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية في مونتريال اعتباراً من ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ بالنسبة للدول التي اشتركت في المؤتمر الدولي للقانون الجوي المتعقد في مونتريال في المسدة من ٨ - ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ (المشار اليه فيما بعد بمؤتمر مونتريال) . وفي موسكو ولندن وواشنطن بعد ١٠ اكتوبر ١٩٧١ بالنسبة لجميع الدول . واية دولة لا توقع على هذه الاتفاقية قبل دخولها حيز النفاذ طبقاً للفقرة (٣) من هذه المادة يجوز لها ان تنضم اليها في اي وقت .

٢ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها من جانب الدول الموقعة . وتودع وثائق التصديق ووثائق الانضمام لدى حكومات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . والولايات المتحدة الاميركية ، والتي عينت في هذه الاتفاقية كمحكمات ايداع .

٣ - تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ ايداع وثائق تصديق عشر دول موقعة على هذه الاتفاقية تكون قد اشتركت في مؤتمر مونتريال .

٤ - تصلي هذه الاتفاقية بالنسبة للدول الاخرى اعتباراً من تاريخ دخولها حيز النفاذ طبقاً للفقرة (٣) من هذه المادة ، او بعد ثلاثين يوماً من تاريخ ايداع وثائق تصديقها او انضمامها ، اي التاريخين للاحق للاعتراف .

٥ - على حكومات الايداع ان تقوم فوراً باخطار جميع الدول الموقعة والمنظمة بتاريخ كل توقيع ، وتاريخ ايداع كل وثيقة تصديق او انضمام . وتاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ . واية اشعارات اخرى .

٦ - بمجرد دسريان مفعول هذه الاتفاقية ، تقوم حكومات الايداع بتسجيلها وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٨٣ من اتفاقية الطيران المدني الدولي (شيكاغو ، ١٩٤٤) .

مادة ١٦

١ - يجوز لأي دولة متعاقدة الانسحاب من هذه الاتفاقية باخطار مكتوب الى حكومات الايداع .

٢ - يسري مفعول الانسحاب بعد مضي ستة اشهر من تاريخ تسلم حكومات الايداع للاخطار .

والباقي لذلك . وقع هذه الاتفاقية المفوضون اذناه بمقتضى السلطة المخولة لهم من حكوماتهم :

حرر في مونتريال في اليوم الثالث والعشرين من سبتمبر سنة الف وتسعمائة وواحد وسبعين ، من ثلاث نسخ اصلية . كل منها بأربعة نصوص معتمدة باللغات الإنجليزية والفرنسية والروسية والاسبانية .

(تحت بحمد الله)

قرار رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٣

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بموجب كتابه المؤرخ ٩٧٣/١١/٢٧ رقم ص/١٦١٤٠/١٢/١٢٠٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة الثالثة من قانون ضريبة الارباح الرأسمالية رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وبيان ما يلي: - هل ان الارباح التي تتأق للمالك الاراضي والابنية من جراء بيعها او استملاكها وهبتها تخضع للضريبة المنصوص عليها في هذا القانون اذا كانت تلك الاراضي والابنية لم تتصل للمالك في الاصل بطريق الشراء وانما اتصلت اليه بسبب آخر من اسباب الملكية ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية / الاراضي والمساحة لوجه رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٢ وتدقيق النصوص القانونية يتبين : -

اولا : - ان المادة الثانية من القانون المطلوب تفسيره تنص على ان الارباح الرأسمالية هي الارباح التي تتأق عن بيع او استملاك او هبة الاراضي والابنية . . . الخ

ثانيا : - ان المادة الثالثة منه تنص على ما يلي :

أ - تحسب الارباح الرأسمالية من الاراضي والابنية وفق المعادلة التالية : -

١ - تمثل كلفة الشراء سعر الشراء او القيمة المقدرة لغايات تحديد رسم التسجيل آنذاك - ايها أكثر - بالاضافة الى رسوم التسجيل المدفوعة . اما في الاراضي الزراعية فيضاف لذلك نفقات التحسين والاستصلاح والانشاءات.

٢ - اذا جرى التسجيل لآخر مرة قبل ٩٦٦/١/١ فيعتبر المكلف مالكا للارض لغايات هذا القانون اعتبارا من هذا التاريخ وتعتبر القيمة المقدرة للارض في التاريخ المذكور كلفة الشراء .

٣ - يضاف الى كلفة الشراء نسبة ١٠ ٪ منها عن كل سنة من سنوات الحياة .

٤ - يمثل الربح الصافي الفرق بين ثمن البيع وبين كلفة الشراء مضافا اليها النسبة المقررة عن سنوات الحياة .

ب - لغايات هذا القانون تعتبر الارباح الرأسمالية الناتجة عن الابنية ٢٠ ٪ من ثمن البيع وتقرض الضريبة عليها بالنسبة المنصوص عنها في الفقرة (أ) من المادة ٤ / من هذا القانون .

ج - اذا زادت مساحة الارض على اربعة امثال مساحة مسطح الطابق الارضي من البناء المقام عليها فيجري تقدير قيمة الارض الزائدة على المساحة المذكورة على حده وتطبق عليها احكام الفقرة (أ) من هذه المادة كما يجري تقدير قيمة البناء والارض التابعة له وفق احكام الفقرة (ب) من هذه المادة .

ومن هذه النصوص يتضح ان الارباح الصافية التي تتأق للمالك من جراء بيع او استملاك او هبة اراضيه او

ابنيته والتي تخضع للضريبة المنصوص عليها في هذا القانون هي الفرق بين ثمن البيع وبين كلفة الشراء مضافا اليها ١٠ ٪ منها عن كل سنة من سنوات الحياة .

ويستفاد من عبارة (بين ثمن البيع) وعبارة (وبين كلفة الشراء) الواردة في النص المطلوب تفسيره ان الاراضي والابنية المقصودة في هذا القانون هي الاراضي والابنية التي اتصلت في الاصل الى مالكيها بطريق الشراء اذ في هذه الحالة فقط يمكن تحديد الارباح الصافية بالمعنى المشار اليه آنفا .

ولهذا فان الاراضي والابنية التي اتصلت في الاصل الى مالكيها بسبب آخر من اسباب الملكية اي بغير الشراء كالارث او الانتقال او التسجيل المحدد مثلا لا تخضع الارباح الناتجة من جراء بيعها او استملاكها او هبتها لضريبة الارباح الرأسمالية مدار البحث .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره

صدر بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٢ .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	بتفسير القوانين
الاراضي والمساحة	لرئاسة الوزراء			الرئيس الاول لمحكمة التمييز
مدير الاراضي العام				

بلدي الملكي شكري المهندي عبد الرحيم الواكد بشير الشريقي موسى الساكت

هذا من العمل

قرار رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٣

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٣/١١/٢٧ رقم ١١١٢٣/٤٥/٣١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة الاولى من المادة / ١٠٨ من قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ حسبما عدلت بالقانون رقم ٥٤ لسنة ٧٣ وبيان ما اذا كان حكم هذه الفقرة فيما يتعلق بنسبة ممثلي الحكومة في مجلس الادارة يشمل شركة مصانع الاسمنت الاردنية المساهمة ذات الامتياز ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاقتصاد الوطني الموجه لرئيس مجلس ادارة الشركة المشار اليها والكتب المرفقة بالطلب وتدقيق النصوص القانونية يتبين :-

١ - ان الفقرة الاولى من المادة / ١٠٨ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (اذا كان شخص اعتباري عام كالدولة او الهديات وغيرها مساهما في احدى الشركات يحق له انتداب ممثلين عنه في مجلس الادارة حسبما اتفق او يتفق عليه بين الاطراف المعنية على ان لا تقل نسبة ممثلي الحكومة في مجلس الادارة عن نسبة مساهمتها في رأسمال الشركة وتعديل اوضاع مجالس ادارة الشركات وفق احكام هذه الفقرة خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القانون) .

٢ - لم يرادي نص في اتفاقية امتياز الشركة المذكورة على كيفية تأليف مجلس ادارتها غير ان المادة الثالثة من هذه الاتفاقية قد نصت على ما يلي (تأمينا لحاجة البلاد من الاسمنت على الشركة ان تقوم بتحضير نظامها الداخلي الذي يجب ان لا يتعارض وهذه الشروط وتقدمه الى الحكومة للمصادقة عليه ومن ثم تسجيل الشركة في الدوائر المختصة بموجب ذلك النظام وذلك ضمن مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تساريخ توقيع هذه الاتفاقية ويعتبر النظام جزءا متماها لشروط الامتياز) .

وبالاستناد لهذا النص وقمت الشركة بنظامها الداخلي وتم التصديق عليه من قبل الحكومة ونصت المادة / ٤٩ منه على ما يأتي (يتألف مجلس الادارة من عشرة أعضاء ثلاثة منهم تعيينهم الحكومة كممثلين عنها وسبعة منهم تنتخبهم الجمعية العمومية مرة كل سنتين) ، كما نصت (لانتغير نسبة ممثلي الحكومة في مجلس الادارة عن النسبة المقررة في هذه المادة الا باتفاق بين الحكومة والمساهمين) .

كما نصت المادة / ٨٧ منه على ما يأتي (لا يعتبر لاغيا كل نص ورد في هذا النظام الداخلي اذا تعارض مع اي شرط من شروط الامتياز او مع اي قانون من القوانين المعمول بها في المملكة) .

وحيث انه بصدد القانون المؤقت رقم ٥٤ لسنة ٩٧٣ المعدل لقانون الشركات يصبح نص المادة / ٤٩ من النظام الداخلي للشركة متعارضاً مع احكام هذا القانون الذي اوجب ان تكون نسبة ممثلي الحكومة في مجلس الادارة لا يقل عن نسبة مساهمتها في رأس المال ، فانه لا يعمل بنص المادة / ٤٩ من النظام الداخلي فيما يختص بنسبة ممثلي الحكومة في مجلس الادارة وانما بنص المادة / ١٠٨ (١) من قانون الشركات كما عدلت وذلك تطبيقاً لنص المادة ٨٢ من النظام الداخلي للشركة

وعلى ذلك فان احكام الفقرة الاولى من المادة / ١٠٨ المعدلة والمطلوب تفسيرها تسري على شركة مصانع الاسمنت الاردنية المساهمة .

اما كون الشركة قد عدلت النظام الداخلي وحذفت منه نص المادة / ٨٢ المشار اليها وذلك اثناء قيامها بتعديل اوضاعها تطبيقاً للادة السابعة من قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ٩٦٦ فان هذا التعديل لا قيمة قانونية له ما دام انه لم يصادق عليه من قبل مجلس الوزراء عملاً بالمادة الثالثة من اتفاقية الامتياز التي توجب تصديق النظام الداخلي من مجلس الوزراء .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٣ .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني	بتفسير القوانين
الاقتصاد الوطني	لرئاسة الوزراء	للمحكمة التمييز	الرئيس الاول لمحكمة	التمييز
مراقب الشركات	شكري المهنتي	عبد الرحيم الواكد	بشير الشريقي	موسى الساكت
اسماعيل العرموطي				

هذا من المأهول